الانعام واجبا على الكافر لكان الواجب عليه ان لايفعله النار باعتبار وصف كان الكافر آه فقيه ان المعلم يقع وجوب تعلق كل نعمة بالكافر حتى يلزم ان لايعذب بالنار مع كفرانه للنعمة بل قال قد علم بالضرورة من الدين انه يامن عبد الا وقد تعم عليه بنعمة آه وذلك لاب يستلزم شمول جميع النعماء لكل من العباد فضلا عن الكافر ثم ذكر من الملازمة المدلول عليها بقوله لو كان الواجب على الله تعالى ان ينعم على الكافر لكان الواجب عليه ان لايدخل النار باي وصف كان الكافر فيه ثم قال ان هذا انما يجب ان لو علم الله تعالى على القطع الصحيحة ولم ينعم عليه باصول النعم التي لابد منها في الاستحقاق والنعم الآجلة من الالطاف المقربة للتحصيل الثواب في الآخرة وفعل ما يعلم انه مفسدة ما يورث عذاب الآخرة كالكفر والضلالة فيه والله تعالى منزه عن هذا وانما كان العبد هو المفوت لكفره نعم الآخرة بكون نعم الدنيا في حقه معتبرة بها فلا يلزم عدم كونه تعالى منعما عليه اصلا كما توهمه الناصب الراسب في العذاب الواسب

قال المص رفع الله قدره وحجته ومنها صحة وصف الله تعالى بانه ظالم وجائر ومفسد لانه لامعنى للظالم الا فاعل الظلم وللجائر الا فاعل الجور وللمفسد الا فاعل الفساد وقد ثبت انه لايصح اثبات احدها حال نفي الآخر وقوله لانه لما فعل العدل سمي عادلا فكذا قوله فعل الظلم سمي ظالما وبيانه ان لايسمى العبد ظالما لاستغنائها لانه لم يصدر عنه شئ منهذه النهي قال الناصب ضعف اقول قد عرفت ان خالق الشئ غير فاعله ومباشره فالفعل قائم بالمطلق لا بالخالق كما يقال الله تعالى فاعل كل شئ وقد يطلق ويراد به المباشرة والاعتمال وعلى التقدير ان كان الخالق للشئ لايكون موصوفا بذلك الشئ الذي خلقه اذ لو كان الخالق للصفات كما قدمنا من خلق الظلم لايقال انه ظالم وقد ذكرنا ان بين المعنيين فرقا لم يستدل بامثال هذا انتهى اقول قد عرف ذلك كالكسب اصطلح منهم وان اطلاق الفعل على الكسب والمباشرة بالمعنى الذي قصده لم يقع فرلقة ولا اقران دلالة واما ما ذكره من ان الخالق المباشر لا يكون موصوفا بذلك الشر الذي خلقه وهو حقيقة منع المقدمة التي استدل المص عليها بقوله لانه لما فعل اثبات احدهما حال نفي الآخر ويقوله ولانه لما فعل العدل سمي عادلا الخ اقول

الظلم اسم ظالما فلا يلتفت اليه والبداهة

ما قدمه

منا ان نفيه لكون الخالق للشر مو

بذلك الشر

صدقا

ما يترتب على الكسب وهو اول المسئلة وفي الجملة

في سوى الخالق يحيط عن ذه للعهد وبهان يكون الاقتصا

من جهة الخالق والمانع للحصر مكابرة لايلتفت اليه قال رفع الله قدره

ومنها انه يلزم المحال لانه لو كان هو الخالق للافعال فاما ان يقف تحققها

على قدرتنا ودواعينا اولا والقسمان باطلان اما الاول فلانه يلزم منه عجزه تعالى عما يقدر عليه العبد لانه يستلزم خلاف المذهب وهو وقوع الفعل منه والداعي من العبد اذ لو كان منه العبد تم كان الجميع مقدورا عنده ولان القدرة والداعي ان اثرا فهو المطلوب والا كان وجودهما كعدمهما لان وجود اللون للانسان وطوله وقصره من المعلوم بالضرورة انه لامدخل للون والطول والقصر في الافعال واذا كان هذا الفعل صادرا عنه جاز وقوع جميع الافعال المنسوبة الينا منا واما الثاني فلانه يلزم منه ان يكون الله تعالى خلق تلك الافعال فينا دون قدرهم ودواعيهم حتى يوجد الكتابة والناجار لكاتمان ممن ليده له ولا قلم ووقوع غرب الماء من الجابع في الغاية الريان في الغاية مع تمكنه من الاكل ويلزم تجويز ان ينقل النملة الجبال وان لايقوم الرجل الشديد القوة على رفع بقة وان يجوز من الممنوع المقيد العدو وان يعجز القادر الصحيح عن تحريك الانملة وفيه زوال الفرق بين القوي والضعيف ومن المعلوم بالضرورة الفرق بين الزمن والصحيح انتهى

قال الناصب خفضه الله اقول نختار القسم الثاني وهو ان خلقه تعالى لافعالنا لايقف على دواعينا وقدرنا وما ذكرمن لزوم وجدان الكتابة بدون اليد وغيره من المحالات العادية فمبني على استبعادات واستبعاد لايقع في انجواز العقلي لعدم عادة الله تعالى جرت على احداث الكتابة عند حصول اليد والقلم وان امكن حصوله وجاز حدوثه عقلا بدون اليد والقلم ولكن هو من المحالات العادية كما مر غير مرة وما ذكر انه يلزم ان لايكون القدرة والداعية اذا لم يكونا مؤثرين في فعل كاللون والطول والقصر بالنسبة الى الافعال فهو ممنوع للفرق بان الفعل يقع عقيب وجود القدرة كالاحراق الذي يقع عقيب مماس النار عادة ولا يقال لافرق بالنسبة الى الاحراق بين النار وغيرة اذ لا يجري العادة بخلوف الاحراق عقيب مماس الماء وبجملة ذلك لم يجر عادة الله تعالى باحداث الفعل عقيب وجود القدرة بل عقيب حصول القدرة والداعية مع انهما غير مؤثرين انتهى اقول يتوجه عليه ان حاصل ما ذكره دعوى البداهة فرامتناع وجود الكتابة من زيد لعدم يده او قلمه لا يحتاج الى الاستبعاد وما ذكره الناصب من جريان العادة تشكيك في البديهي وسفسطة بنية على نفي الاسباب الحقيقية فلا يحتاج الجواب وقد كشف النقاب عن ذلك فيما سبق من الفصول والابواب قال المص رفع الله قدره ومنها تجويز ان يكون الله تعالى جاهلا ومحتاجا تعالى الله عن ذلك لان فرض الفاعل الجاهل المحتاج مع انه ليس عنده علم فانه باطل في الحقيقة فلان يكون كذلك فرض الغايب الذي هو الفاعل في الحقيقة اولى بالانكار

قال الناصب خفضه الله اقول قد مر ان الخالق غير الفاعل عند المعتزلة

Copyright Shiraz University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)